بعد أن وصل سعر الطن إلى ١,٥ مليون.. ضبط متاجرين بأطنان من الأحطاب.. والزراعة: ازدياد نسبة التحطيب الجائر

ألفا مخالفة تعدٍّ على الحراج هذا العام وقرار بإعادة تأهيل ألفي هكتار من الأراضي المعتدى عليها

مدير الحراج: مشروع قانون لرفع عقوبات وغرامات التعدي على الحراج.. و«العدل» طلبت من القضاة سرعة البت بالدعاوى

فادي بك الشريف

أكدت المعلومات الرسمية الازدياد الكبير بالمتاجرة بمادة الحطب نظراً لقلة المحروقات، مبينة تنظيم عدد من الضبوط بحق المخالفين كان آخرها بحق تاجرين بـ٢٢ طن حطب تمت مصادرة الكمية كاملة والإحالة إلى القضاء، مع وجود عدد من الضبوط المنظمة بحق المتاجرين، ولاسيما أن طن الحطب يفوق المليون ليرة سورية ويصل في بعض الأحيان إلى مليون ونصف المليون ليرة.

وأكد مدير الحراج في وزارة الزراعة المهندس باسم سلوم، ازدياد التعدي على الأملاك الحراجية خلال الفترة الأخيرة في تهديد واضح للحراج سواء بالتحطيب الجائر المخالف وحرق الغابات، ما دفع وزارة العدل إلى إصدار تعميم بضرورة سرعة البت بالدعاوى المتعلقة بالتعدي على الأملاك الحراجية وإنزال العقوبات الرادعة بحق المخالفين المنظمة بحقهم ضبوط حراجية مع ضرورة ملاحظة أن وسائل النقل وأي آليات وتجهيزات تحتجز نتيجة ارتكاب هذه الجرائم هي وسائل جرمية يجب البت بأمرها كمصادرات، وعلى إدارة التفتيش القضائي والمحامين مراقبة حسن تطبيق ما تم التشديد عليه وذلك حرصاً على المصلحة العامة وحسن سير الإجراءات.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» كشف مدير الحراج أن هناك زيادة بحالات التعدي على الحراج وقطع الأشجار، وهناك تعد واضح، مع القيام بإجراءات الرقابة وتنظيم الضبوط اللازمة، مبيناً أن عدد الضبوط بحق المخالفين قدرت بألفي ضبط، ١٤٠٠ منها حالات قطع وتشويه للأشجار، علماً أن هناك زيادة بحالات التعدي هذا العام مقارنة مع العام الماضي، منوهاً بوجود تنسيق مع وزارتي العدل والداخلية بالحفاظ على الغابات وحمايتها، وإقرار العقوبات المناسبة.

تسجيل ٢٠٠ حريق هذا العام ولدينا ١٦٠ صهريجاً لكن حاجتنا الضعف

وأكد سلوم أن العقوبات بموجب قانون الحراج تصل إلى السجن، مبيناً أنه من المتوقع إنجاز مشروع قانون الحراج الجديد مطلع العام القادم مع إجراء رفع على الغرامات المالية المحددة لكل مخالفة، والتشدد بالعقوبات.

وقال مدير الحراج: مشروع القانون الجديد ركز على إعادة تأهيل المناطق المحروقة والمعتدى عليها خلال عام ٢٠٢٢ نتيجة لأعمال إرهابية، لذا تم التركيز على وضع خطة لتأهيل قرابة ٢٠٠٠ هكتار في خطة العام القادم، مع استكمال أعمال التأهيل خلال السنوات القادمة.

وأضاف سلوم: ركزنا على عدم التوسع بالمساحات الجديدة، مع التركيز على المواقع المهمة في اللاذقية وطرطوس، ورصد المبالغ المالية اللازمة بما فيه زراعة مليون ونصف المليون غرسة خلال العام القادم، ومن المخطط إنتاج العدد ذاته لتكون رافداً للمديرية في مواسم التحريج في المواسم القادمة.

وأعلن مدير الحراج البدء ببيع وتوزيع الغراس الحراجية من مشاتل وزارة الزراعة في المحافظات، مع وضع أسماء المشاتل والأنواع في كل محافظة، حيث بإمكان كل مواطن الحصول على ٣ آلاف غرسة بموجب الهوية الشخصية وذلك تشجيعاً لثقافة التحريج وحماية الغابات، علماً أن لدى المديرية ٣٥ مشتلاً فعالاً في المحافظات، مبيناً أن أسعار الغراس بالتكلفة وتتراوح بين الألف ليرة للغرسة الصغيرة والـ ٢٠٠٠ ليرة للكبيرة.

وبين سلوم أن لدى المديرية ١٦٠ صهريجاً لكن الحاجة إلى ضعف العدد لتغطية مساحة الحراج، علماً أن معظم الآليات قديمة، وهناك ضرورة لتأمين آليات إضافية للقيام بالشكل المطلوب على أكمل وجه، مع استبدال الصهاريج القديمة، خاصة أن تكاليف إصلاحها تشكل عبئاً على المديرية.

هذا وكشف سلوم عن تسجيل ٢٠٠ حريق حراجي هذا العام مساحتها حوالي ٢٠٠٠ دونم، معظمها ناجم عن حرائق زراعية مجاورة للحراج، داعياً إلى ضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة من صاحب الأرض.

وأكد مدير الحراج وجود متاجرة بالأحطاب من ضعاف النفوس والمتعدين على الحراج، علماً أنه تمت منذ يومين مصادرة ٢٢ طن حطب لدى مخالفين يتاجرون بالمادة، مبيناً أن هناك متابعة للرقابة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

دراسة لزيادة أسعار الألبان والأجبان في اللاذقية

جمعية المواد الغذائية: ٣٠ بالمئة من المنتجين أغلقوا منشآتهم

ارتفاع التكاليف بسبب زيادة أجور النقل للسيارات العاملة على البنزين أو المازوت

اللاذقية – عبير سمير محمود

علمت «الوطن» عن وجود دراسة جديدة لرفع أسعار الألبان والأجبان في اللاذقية، مع تحديد التكاليف لإضافة هوامش ربح للمنتجين بعد فقدان عدد كبير منهم بسبب عدم القدرة على الاستمرارية في ظل غلاء مستلزمات الإنتاج بشكل عام ونقص مادة الغاز بشكل خاص.

ورغم أن أسعارها في السوق يفوق القدرة الشرائية للمواطن إلا أن أصحاب المهنة يرون أن التسعيرة الحالية غير منصفة ويجب تعديلها حتى لا يتم توقف الجميع عن العمل لعدم القدرة على الإنتاج من جديد.

وتبدأ الأسعار الحالية في محال اللاذقية من ٢٨٠٠ ليرة لكيلو اللبن، ٢٥٠٠ لكيلو الحليب، البلنة تتراوح بين ١٢ – ١٣ ألف ليرة، الجبنة المسنرة بين ٢٢ و٢٤ ألف ليرة، قرص القريشة بين ٥٠٠–٩٠٠ ليرة.

بدورهم رأى مواطنون أنها مرتفعة جداً وباتت تجبرهم على الشراء بحسب المبلغ المتوافر، فمنهم من يشتري بما يعادل ٣ آلاف ليرة لبنة وهكذا لبقية الأصناف حسب الحاجة اليومية لكل عائلة.

أمين سر جمعية المواد الغذائية في اللاذقية فادي يوغا أكد لـ«الوطن»، وجود دراسة جديدة لتعديل أسعار الألبان والأجبان خلال الفترة المقبلة في المحافظة، مبيناً أنه تم تعديل الأسعار بما يتناسب مع التكاليف الحالية وارتفاع المستلزمات كافة.

وبيّن أن كيلو الحليب يصل من المزارعين إلى أصحاب المنشآت بحوالي ٢١٠٠ ليرة وارتفع مؤخراً إلى ٢٢٠٠ ليرة بسبب زيادة أجور النقل للسيارات العاملة على البنزين أو المازوت، ليباع إلى المستهلك بحوالي ٢٥٠٠ ليرة تتضمن تكاليف الغلي والتبخير وأسعار الأكياس إضافة لأجور اليد العاملة والمصاريف الأخرى.

وأشار إلى أن الإقبال على شراء مشتقات الألبان والأجبان تراجع خلال الفترة الحالية بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق كافة.

وأشار بوغا إلى معاناة الحرفيين في تأمين مادة الغاز التي هي عصب العمل، إذ يحتاج الحرفي المنتج يومياً إلى أسطوانة غاز صناعية في حال كان الإنتاج ١ طن من مادة الحليب، على حين يحتاج الإنتاج اليومي إلى ما بين ٢٠٠ –٣٠٠ كيلو حليب إلى أسطوانتي غاز كل أسبوع.

وأردف بالقول: إن معظم الحرفيين يضطرون لشراء مادة الغاز من السوق السوداء بأسعار مرتفعة جداً ما يزيد الأعباء على الحرفي، منوهاً بمطلب قديم للحرفيين يتمثل بمنحهم أسطوانات الغاز الصناعية بسعر التكلفة بموجب الشهادة الحرفية، ليستمروا في العمل خلال المرحلة المقبلة.

وذكر بوغا أنه يوجد في الجمعية ٤٩٦ حرفياً، منهم ١٦٨ ممن يعملون بإنتاج الألبان والأجبان، وقد خسرت الجمعية نحو ٣٠ بالمئة منهم بعد تركهم العمل وإغلاق منشآتهم لعدم قدرتهم على تكبد مصاريف الإنتاج.

ليس في القانون السوري ما يسمى عقوبة التحرش!!

أزمة النقل تعزز ظاهرة التحرش بالنساء..

محام: عقوبة المتحرش تصل إلى السجن ٣ سنوات

دارين يوسف

تعد جريمة التحرش أو الخروج عن الآداب العامة إحدى السلوكيات السلبية الموجودة في المجتمع إلا أن أزمة النقل من حيث قلة عدد وسائل التنقل وشبه انقطاع للمواصلات خلال ساعات المساء عززت من انتشارها. كما أن غلاء المحروقات وارتفاع أجرة التكاسي فرضا على النساء التنقل بوسائل النقل العامة وبسبب الازدحام على مواقف الباصات وضمن هذه الآليات التي تحمل أعداداً كبيرة من الركاب يفوق العدد المخصص لها بكثير كل ذلك شكّل بيئة مؤاتية للمتحرشين.

وللوقوف على إحصائية حديثة عن عدد وسائل النقل العامة العاملة في سورية، أوضح المكتب الصحفي لوزارة الإدارة المحلية والبيئة في تصريح لـ«الوطن»، أنه لا توجد حالياً إحصائية دقيقة وحديثة لعدد وسائل النقل الداخلي في سورية، مؤكداً أن الوزارة حالياً بصدد الإعداد لإحصائية بهذا الشأن ستعلن عنها قريباً.

ولعلّ الأكثر معاناة وشكوى من التحرش هن النساء العاملات والطالبات ممن يضطررن للخروج من المنزل يومياً، تروي ريم تجربتها، قائلةً: إن المواصلات باتت جحيماً لا يطاق خاصةً خلال فترة المساء وإن مشهد التحرش والمضايقات يتكرر بكثرة خلال استخدامها لباصات النقل الداخلي والسرافيس سواء معها أو مع غيرها إذ تصل الإساءة لدرجة لمس أماكن حساسة من جسد الفتاة أو جسد المتحرش بها والتلفظ بكلمات خادشة للحياء أمام عيون الركاب ممن اكتفوا بالمشاهدة، مؤكدةً أنه في بعض الحالات كان المتحرش السائق نفسه.

أما دينا فكانت لها قصة مختلفة إذ ساقها القدر في إحدى المرات للجلوس إلى جانب المتحرش في السرفيس ليعمد الأخير بعد دقائق إلى التحرش بها ويقوم شاب آخر كان برفقته بتصوير المشهد عبر كاميرا هاتفه وخلال انفعالها وصراخها ومطالبتها للركاب والسائق بمساعدتها على تسليم المتحرش للأمن الجنائي لم يحرك أحد ساكناً بل قام السائق بإيقاف السرفيس، مدعياً أنه سيحل المشكلة لتفاجأ بإنزاله المتحرش وصديقه من السرفيس مُسهلاً لهما طريق الهروب ويتابع بعدها سيره.

وحول العقوبة التي حددها القانون السوري لمرتكبي جريمة من هذا النوع، قال المحامي محيي الدين حلاق لـ«الوطن»: إن المادة ٥٥٥ من قانون العقوبات العام تنص على أن «من لمس وداعب بصورة منافية قاصراً أو امرأة لها من العمر أكثر من ١٥ عاماً من دون رضاها عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنة ونصف السنة».

وأضاف: لا يوجد في القانون السوري ما يسمى جرم التحرش، وإنما التعرض للآداب والأخلاق العامة، مبيناً أنه بحسب المادة ٥١٨ من قانون العقوبات العام يُعاقب على التعرض للأخلاق العامة بالحبس من ٣ أشهر إلى ٣ سنوات، وتشدد العقوبة إذا كان الجرم مرتكباً بحق من لم يتم الخامسة عشرة من عمره وتشدد للحد الأعلى إذا كان من وقع عليه الجرم لم يتجاوز التاسعة من عمره.

وتابع حلاق: إنه نتيجة لتردي الأخلاق نعم هناك زيادة بهذه الحالات ولكن بسبب العادات والتقاليد، هناك عدد كبير لا يتقدم بشكوى بهذا الموضوع إلا إذا كانت هناك حالة جرم مشهود ويتم إلقاء القبض على الفاعل من الناس بناء على صراخ المعتدى عليه، ويتم تنظيم الضبط من عناصر الشرطة بعد تسليم الفاعل من الناس ليصار بعدها لتقديمه إلى القضاء المختص.

من جهتها، تقول الخبيرة الاجتماعية الدكتورة سمر علي لـ«الوطن»: إن تفشي ظاهرة التحرش يعود لعوامل عدة منها ما يتعلق بالفرد ومنها بالمجتمع فسكوت المرأة وخوفها من الدفاع عن نفسها يدفعان المتحرش للتمادي، كذلك صمت المجتمع عن هذه الحالات وعدم الاستجابة لنداء المساعدة الذي تطلقه السيدة يشجعان المعتدي على الاستمرار بمضايقاته، وأيضاً قلة الوعي القانوني لدى النساء بأهمية المواجهة وتقديم شكوى قانونية.

وأضافت: إن الكثير من النساء يخشين تقديم شكوى بسبب الخوف من الفضيحة ولوم المجتمع لهن ففي بعض الحالات يعتبر البعض أن لباس المرأة والتزين والجمال سبب للتحرش بها، علماً أن المتحرش لا يميز بين النساء من ناحية العمر والملابس لكون فعل التحرش ينم عن مشكلة مرضية لدى المتحرش وخلل في نموه النفسي وتربيته الاجتماعية.

وتابعت: إن قلة التوعية الجنسية وانعدام الرقابة العائلية واستغلال حالة الازدحام في المواصلات وغيرها تتيح للمتحرش فرصة لممارسة فعله الشنيع الذي تعززه المواقع الإباحية ورفاق السوء ممن يتنافسون للتحرش بالنساء، ضاربين عرض الحائط بالأثر النفسي الذي يتركه التحرش لدى النساء.

وللحد من هذه الظاهرة أكدت على تعزيز دور القانون في معاقبة المتحرش وعدم التساهل بذلك، وتعزيز دور الإعلام في نشر التوعية الاجتماعية لمواجهة التحرش في وسائل النقل وأماكن أخرى.